

Distr.
GENERAL

S/1999/900
23 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا بيانا صحفيا صادرا عن دائرة الصحافة في وزارة الخارجية في
أوكرانيا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فولودومير يلتشنكو
السفير
الممثل الدائم

المرفق

بيان صحفي صادر عن دائرة الصحافة في وزارة الشؤون
الخارجية في أوكرانيا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩

لقد نفت حكومة أوكرانيا مرات عديدة خلال الشهور القليلة الماضية المزاعم التي لا أساس لها مطلقا بتورط أوكرانيا في انتهاك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن بما في ذلك الجزاءات المفروضة ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). ومن ناحية ثانية، فإن أوكرانيا لا يزال يساورها عميق القلق لظهور تلميحات من هذا القبيل من حين لآخر في بعض وسائل الإعلام الجماهيرية.

وفي هذا الصدد، فإن دائرة الصحافة في وزارة الشؤون الخارجية في أوكرانيا حوّلت إصدار البيان التالي:

"في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من السفير روبرت فاوهر رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بشأن الحالة في أنغولا. وأثناء عملية الإحاطة، ولدى إفادة السفير عن نتائج زيارته الأخيرة إلى أوكرانيا، أكد أن حكومة أوكرانيا أعطته تأكيدات قاطعة بأن الادعاءات بانتهاك أوكرانيا للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لا أساس لها وأن أوكرانيا تمتثل بالكامل للقوانين والقواعد الدولية المتصلة بإنفاذ تلك الجزاءات. وعلاوة على ذلك فقد أقر رئيس لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن بأن الخطوات التي اتخذتها أوكرانيا لكفالة الامتثال لتلك الجزاءات، تعد مثالا للتدابير المحددة لتنفيذ الجزاءات ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا).

"وعلاوة على ذلك، فخلال المقابلة التي حدثت بين رئيس جمهورية أنغولا فخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس ونائب وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا سعادة السيد أوليكساندر مايدانيك في حزيران/يونيه ١٩٩٩، وأثناء الاجتماع الذي تم بين وزير الشؤون الخارجية في أوكرانيا سعادة السيد بورييس تاراسيوك ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية أنغولا سعادة السيد خواو برناردو دي ميراندا، في تموز/يوليه ١٩٩٩، أولي اهتمام خاص لمشكلة ترويج الشائعات عن تورط أوكرانيا في انتهاك الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن ضد يونيتا. وأثناء كلا الاجتماعين، أكد الجانب الأنغولي أنه لا أساس مطلقا للتأكيدات التي تفيد بأن أوكرانيا تقدم الدعم ليونيتا. وكرر كلا الجانبين الإعراب عن أن التنفيذ الدقيق للتدابير التي فرضها مجلس الأمن ضد يونيتا تشكل شرطا أساسيا لإعادة السلام إلى أنغولا.

"وفي هذا الصدد، فإن وزارة الشؤون الخارجية في أوكرانيا تلتزم من حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها هذه المعلومات الرسمية عند تحديدها لقيمة التقارير غير المؤكدة ذات الصلة الواردة من وسائل الإعلام الجماهيرية أو من أي مصادر أخرى والتي تشن عن طريقها تلك الحملة المناهضة لأوكرانيا".

— — — — —